لجنة الماء، ولجنة الكهرباء، والصحة، والمالية، والمعارف، والثقافة. وحوالى ٤٠٠ موظف ومستخدم تابعين للمجلس البلدي ويقومون بتنفيذ مقرّراته ومخططاته ويشرفون على سير الاعمال والمشاريع.

ثانياً: الخدمات البلدية

يتوفّر في مدينة الخليل عدد كبير من المرافق والمؤسسات العمومية، التي يشرف عليها أو يديرها المجلس البلدي. ويرجع الارتفاع في عدد المرافق والمؤسسات الى كون بلدية الخليل، كباقي مدن وقرى فلسطين، وجدت نفسها مضطرة للقيام بالاعمال والمهام التي هي، أصلاً، من اختصاصات السلطات الوطنية[٣١]. وتشمل المرافق هذه السوق المركزي للخضار والفواكه. ويتألف من حوالى ١٧ دكاناً يمتلك المجلس البلدي ١٥ منها، وتمتلك الاوقاف الاسلامية الدكاكين الباقية؛ محكمة الخليل التي تعمل بموجب القوانين الاردنية، وتعود بالنفع الكثير على ميزانية المجلس البلدي؛ المكتبة العامة التي تتوفر فيها آلاف الكتب، وتفتح أبوابها للطلبة والباحثين والقراء، بالاضافة الى المتحف الوطني؛ المناطق الصناعية والتجارية؛ المدارس الابتدائية والثانويات والمعاهد المهنية؛ الجامعة الاسلامية؛ محطة فحص السيارات؛ مركز الاغاثة والاطفائية. هذا بالاضافة الى مرافق أخرى يشرف عليها أو يديرها المجلس البلدي لمدينة الخليل، وهي ذات طابع ديني كالحرم الابراهيمي الشريف والزوايا والمساجد أو ذات قيمة جمالية وسياحية كالحدائق والجنائن وغيرها.

كما ويتعاون المجلس البلدي مع المؤسسات ذات الطابع السياسي كالنقابات أو ذات الطابع التكويني كالجمعيات أو ذات الطابع الصحي كالمستشفى.

ويتولّى عشرة أقسام وحوالى ٤٠٠ موظف الاشراف على هذه المؤسسات أو ادارتها، ويعتبر قسم الصحة أكبر الاقسام التابعة للمجلس البلدي من حيث عدد العمال والموظفين، اذ يعمل به حوالى تسعين موظفاً، يليه قسم الهندسة الذي يستوعب ٧٧ موظفاً، يأتي بعده قسم المحاسبة ويعمل به ٦١ موظفاً. ويأتي قسم المتحف في آخر السلم من حيث عدد الموظفين فعمله يقتصر على موظف واحد فقط.

وتدل النظرة الاولى على هذه الاقسام على ان المجلس البلدي لمدينة الخليل يولي الأهمية الاولى لقطاع الصحة، وهو قطاع ذو أهمية بالغة جداً بالنسبة للمواطنين، والجدير ذكره ان هذا القطاع لا يهتم، فقط، بصحة المواطنين بل يضمّ مصلحة للبيطرة تهتم بالصحة الحيوانية. ويحتل قطاع الهندسة الدرجة الثانية في اهتمام المجلس البلدي. امّا القطاع المالي فيعتبر ذو أهمية بالغة بالنسبة للمجلس البلدي وبالنسبة لسكان المدينة، وذلك على مستوى جباية الموارد المالية وعلى مستوى انفاقها.

الدور السياسي والاقتصادي للمجلس

لا يقتصر دور المجلس البلدي في المدن الفلسطينية على القيام بالمهام التقليدية للمجالس البلدية، بل يتعدّى ذلك الى المجالين السياسي والاقتصادي اللذين يكونان، عادة، من اختصاص السلطات المركزية في كثير من الاحيان.

ويرجع السبب الرئيس في وجود هذه المهام الاضافية، الى ما فرضه وجود الاحتلال من أعباء اضافية.

اولاً: الدور السياسي

لقد أدّى واقع الاحتلال الذي خيّم على مدينة الخليل، كما خيّم على باقي الضفة